

العراق وإصلاح العمليات الإنسانية ميدانياً

سيدريك تورلان

قدماً لتحقيق الاستغناء عن خدمات الدعم التي تقدمها القوة متعددة الجنسيات.

ومن الضروري جداً تحقيق تكيف برنامج العمل الإصلاحي الإنساني مع السياق شديد الخصوصية في العراق، حيث يتطلب شمولية العمل من جميع الأطراف الإنسانيين الأصيلة ومن ثم تجنب أي مركزية حول الأمم المتحدة. بيد أنه سيتطلب فوق كل هذا فهماً تاماً للشكل الذي يظهر عليه العمل الإنساني في العراق والتكيف معه - حيث تظهر بشكل متهل ويغيب عنه الاهتمام بأمن العاملين والمجتمعات.

إن هذا النهج يتطلب في العراق تجنباً للاستجابات ذات الطابع المقبس عن الممارسات، ومن شأن نهج يعمل على تحقيق التكامل بين المساعدات التقليدية وأنظمة دعم المجتمعات في العراق أن يُظهر على نحو ملموس الاستعداد لخلق فضاء يتسم بالاستقلالية والحيادية أمام حركة العمل الإنساني. ولا يمكن تحقيق شيء كهذا إلا من خلال الاعتراف بما لدى المنظمات غير الحكومية من كفاءات وحضور وخبرة بحقائق العمل الميداني في العراق، وهو ما يتطلب احتراماً لحاجتها لضمان سلامة موظفيها وتحقيق الوصول المستمر للمجتمعات المتضررة وكذلك استقلالية المنظمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف الموجودة في الميدان من منظومة الأمم المتحدة.

إن العمل الميداني المباشر هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها مواصلة تسليم الإغاثات الإنسانية الحيوية وجذب الدعم الضروري من المانحين وتنفيذ ما يتضمنه برنامج العمل الإنساني على أرض الواقع في العراق.

سيدريك تورلان (communication@ncciraq.org) هو مسؤول المعلومات لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية في العراق (www.ncciraq.org). ولمزيد من المعلومات حول لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية في العراق والمجتمع المدني العراقي، رجاء الإطلاع على نشرة الهجرة القسرية الخاص بالعراق^١.

١. www.ncciraq.org/spip.php?article1891

٢. www.justforeignpolicy.org/issues/iraq.html?directory_ KEY=104

٣. "التنفيذ أو إنفاذ الأرواح: الخيارات الوجودية أمام المشروعات الإنسانية في العراق"، وهو متاح على الرابط التالي: fic.tufts.edu/downloads/HA2015IraqCountryStudy.pdf

٤. الدور الحيوي للمنظمات غير الحكومية ' www.hijra.org.uk/PDF/NHQ28%20Iraq/27-29.pdf

تتعرض حيادية ونزاهة واستقلالية العمل الإنساني للتهديد في العراق بسبب الحدود غير الواضحة بين الأدوار العسكرية والسياسية والتجارية والإنسانية.

وكما جاء على لسان غريغ هانسن في الدراسة القطرية العراقية لبرنامج العمل الإنساني لعام ٢٠١٥،^٢ "من خلال التحجيم الرسمي للدور الإنساني للأمم المتحدة في العراق ومحاولات إخضاع هذا الدور لنجاحات وإخفاقات القوة متعددة الجنسيات في العراق، يواصل قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ (والذي جاء القرار الجديد ١٧٧٠ مائلاً له في لهجته الإنسانية) إفساد جهود الأمم المتحدة بهذا الربط... إن تفعيل الإطار الاستراتيجي لأعمال المنظمة الإنسانية في العراق يتطلب من كبار القادة في الأمم المتحدة... أن يكونوا أكثر استباقية وحسماً عما هو في الماضي لحماية نزاهة الأمم المتحدة كطرف إنساني ذي مبادئ"

دعونا نسرع الخطى إلى الأمام ونبني على ما هو كائن بالفعل. فليس من شيء سوى الحضور الفعلي والمشاركة المباشرة في العمل الإنساني على أرض الميدان هو الذي سيثبت أنه لا يزال في الإمكان تحقيق استجابة إنسانية حقيقية وشاملة. وبالتوازي مع ذلك، سيأتي إنشاء برنامج عمل للإصلاحات الإنسانية ممكناً بالطبع، بل أنه قد يتسنى وضعه على نحو سريع نسبياً، بدءاً من عقد اجتماعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وبناء شراكات أفضل وأكثر شمولية واستبدال الوكالات أو المنظمات في هياكل التنسيق الغائبة عن الميدان بالوكالات والمنظمات التي لها حضور ميداني فعلي.

إن ثمة حاجة ماسة لإعادة التأكيد على حيادية واستقلالية العمل الإنساني في العراق. ولهذا أهميته من أجل إعادة كسب احترام العراقيين للأطراف الإنسانية ومن ثم تحسين تسليم الإغاثات. وينبغي إظهار هذه الحيادية وإثباتها من خلال العمل المباشر. بيد أنه لا يمكن أن يحدث هذا إلا من خلال إنشاء فضاء أصيل يسمح بحرية التحرك أمام العمل الإنساني ضمن الفريق القطري للأمم المتحدة، ومن خلال ضمان التفرغ الكامل لمن يشغل منصب منسق الشؤون الإنسانية (وعدم توليه أي أدوار سياسية) وفي نفس الوقت السعي

يطالعا العراق وكأن لا حياة فيه مع غياب الطعام والمياه والكهرباء الكافية ومعاونة ثلث السكان تقريباً من حاجة ملحة للمعونات الإنسانية، بينما نزح ما يزيد عن الأربعة ملايين نسمة من منازلهم وفقد ما يزيد عن مليون مدني حياتهم منذ عام ٢٠٠٣.

كما أخفقت الجهود الدولية لإعادة الإعمار وتحقيق الأمن في العراق في جهودها على مدار السنوات الأربع الماضية، وأعطت قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعاقبة تفويضات للمنظمة بممارسة دور سياسي في دعم الحكومة العراقية، والتي يعترضها الكثيرون متورطة في بعض الصراعات الفرعية في البلاد. ويتم التعامل مع أمن ونقل ولوجستيات الأمم المتحدة من قبل القوة متعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، والتي تُعد هي الأخرى من الأطراف المتورطة في الصراعات وبالتالي يشكك الكثيرون في حيادية واستقلالية الفريق القطري للأمم المتحدة.

وكانت إجراءات إصلاح العمليات الإنسانية قد احتلت مرتبة ثانوية العراق، فمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنشأ لنفسه مقراً للعراق في الأردن منذ ستة أشهر، ولكنه لم ينشئ أي مقر له في العراق نفسها، ولا توجد أي اجتماعات للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات كما أن المجموعات العنقودية الموجودة مقتصرة على الأمم المتحدة وحدها، ولا تحظى بتمثيل من المنظمات غير الحكومية وموجهة فقط نحو جهود إعادة الإعمار. ولا تزال عمليات العمل الإنساني في العراق تركز تحت القيود التي يفرضها انعدام الأمن وغياب التمويل ونقص الفرق العاملة والقدرات، وكذلك الصعوبات في الوصول إلى الفئات السكانية المصابة، إلا أنها لا تزال تحتفظ بوجودها بالرغم من كل ذلك. وتأتي المنظمات غير الحكومية، مع حركتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر، من بين الأطراف الإنسانية العاملة التي تحظى بوجود فعلي بين التجمعات الضعيفة في أنحاء العراق. وقد حان الوقت للتركيز على تحسين الاستجابات الملموسة لاحتياجات العراقيين من خلال الهياكل المنسقة وتحقيق التعاون بين القطاعات.